

235  
SULEYMANIYE  
Amca Z.H. Hicmetli

نور السمعة في بيان طهر الجسد



كأ

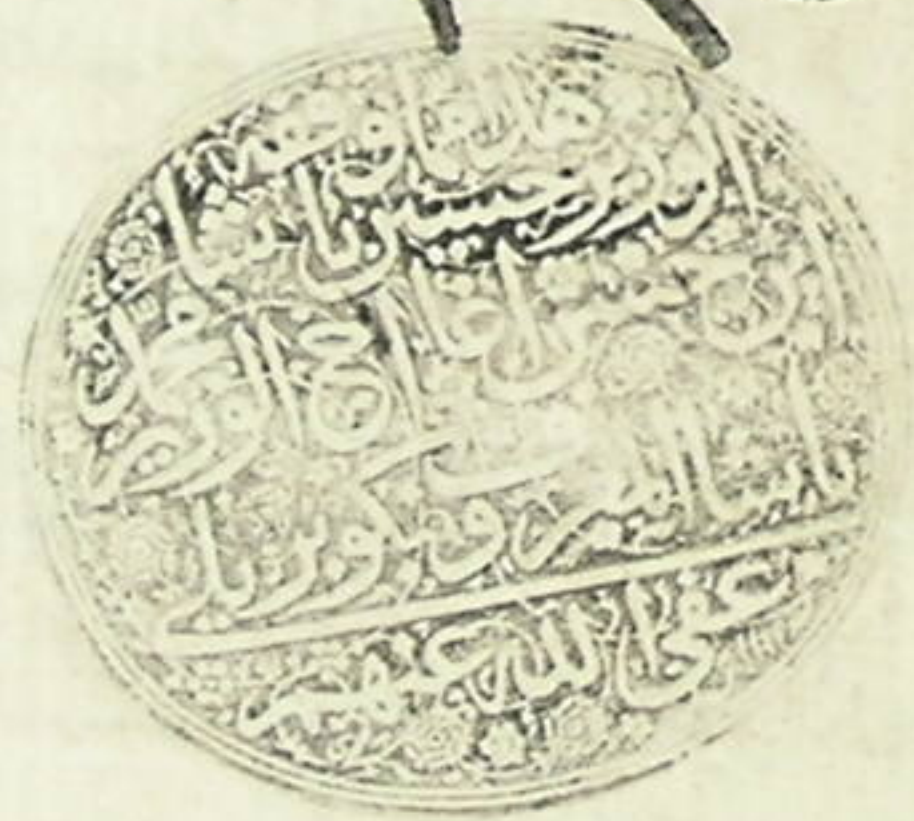
نور السمعة في بيان نظم الجعة . تليف مولانا شيخ  
الاسلام . محمد الحق في الانام . العالم الرهام . مولانا  
دايق الحما الاعلام . مولانا الشيخ علي المعدي  
تخلى الله عنه .

استكتبه لفرقة ساء ابيه  
محمد خضر الفقيه المحمد بن محمد  
لهما بكنة وكلمة امين وذلك  
في السنة 1040  
في الهجرة

لا ادري قائله

وخير علوم علم فقه لانه يكون الي كل الميقات  
فان فقيهما واحدا متوعا علي الف ذي زهد فزدوا عتلا

٢٢٥



٢٢  
١٠١

Suleyman  
Kish. AMCA ZADE  
Yeni HUSEYIN PASA  
Eski Kish. 235



**باب في بيان طهر الجملة**

الحمد لله الذي أمر المصلي بالارضة المصلى ورفع يوم  
ليوم الجمعة على سائر الأيام محلاً وجعل التواضع فيه  
فرصاً عن الفرائض فضلاً وأنزل على من عليه صلى  
أرايت الذي ينهى عبداً إذا صلى صلى الله عليه وعلى آله  
وأصحابه ومن على أثرهم في حلبة السباق إلى الخير  
جلى وصلى **وبعد** فقد ورد على سؤال في الأريج  
التي بعد الجمعة تصلى وينوي بها المصلي آخر طهر أدرك  
وقته ولم يحقوله فعلاً هل فعلها أو تركها أو لم  
إلى بعض من الأمثال وجمع من الأفاضل  
أن أوضح ذلك عقلاً وأفصح فيه نقلاً حتى يتضح إلى  
العيان بلاح البيان ويتجلى ويصير ماثراً لبعض  
الأذهان بواضح البرهان **مضمحلاً واجب** في ذلك  
إيجازاً محلاً وإطناباً مهلاً فشرعت فيه على الله متوكلاً  
وبنور هدايته مستندلاً مع كون الحال مستترة واللباس  
مختلاً **وتمت** إليه من دهر الفوائد وغرر الفوائد  
مأصار به عقلاً بالنفايس محلاً **وسميته نور الشمعة**

في بيان طهر الجملة **تجته** على مقدمة وثلاثة أبواب خاتمة **أما المقد**  
نفذ كأمور ينبغي تقديمها ويجب تحقيقها وتفهمها **الأول** منها أن الصلاة  
عماد الدين وعصام اليقين ونور مبين كما ورد عن سيد المرسلين  
ومن أفضل العبادات جامعة لأنواع الطاعات وأضام القربات  
وذلك أن الحق سبحانه وتعالى لما علم من العبد وجود الملل ومعلوم  
أنه ربما يوقع في الكسل لو ناله الطاعات ليدوم له نعيم الأوقات  
وجعلها مشتملة على أربعة أجناس بدني وتبلي وروحي وسري  
وكل نوع منها تحته أنوار مختلفة حسب الاستعداد **فأنوار** الجنس الحسي  
البدني كالشهادتين والصوم والجهاد والصلاة والذكر والتسبيح ونحوه  
من الأضداد **وأفراد** الذكر القلبي فلا إيمان والعلم والهدى والصبر والرضا  
والتواضع **وأفراد** نوع الجنس الروحي كالشوق والإدراك والتمييز  
لموجبات المحبة والفناء **وأفراد** نوع الجنس السري البقاء والشهود به للمشهود  
من حيث أنواع أنوار تجلياته التي لا تحصر ولا تنفد وجميع ذلك كله خلاصة  
لمن عرفه الله به منها حسب درأه المقسوم له من الصلاة لا سيما ما على  
ما لا يشتمل عليه غيرها من الأعمال ولذلك قال بعض أهل الجمال الصلاة طهرة  
للقلوب واستفتاح لأبواب الغيوب تسع فيها مبادئ الأسرار  
وتشرق فيها سوارق الأنوار علم وجود الضمض منك نقل عن أعلامها

قال السخاوي وورد في كنهه في  
شعب الإيمان بسند ضعيف  
وتكلم عليه السخاوي ثم قال  
رواه أبو نعيم شيخ  
البخاري يلفظ  
عوزي  
مرسل حاله شاهد

وعلم اختيارك الى فضله فكثير ما ملأها ثم ما أحسن تركيبها وما العجب  
 ترتيبها فكم ان الجنة قصورها البنية من ذهب وملاطها المسك الاطيب  
 فالصلاة بناؤها البنية من قرآءة ولبنته من ركوع ولبنته من سجود وملاطها  
 التسبيح والتحميد والتهليل والتجويد **وهذه** الجملة بمنزلة صورته **وهي**  
 والاخلاص بمنزلة روحها فكم ان الله تعالى خلق آدم بأحسن صورة ونفخ  
 فيه الروح في يوم الجمعة المباركة فصارت أمة نوره فكذا أمره ودينه  
 ان يركبوا صورة الصلاة من هذه الأسباب ثم ينفخوا فيها روح الإخلاص  
 والإصلاح فيحيا في تفرج خلق الأشياء والأرواح وأمر عبده بكسب صورة  
 العبادة وأحيائها بروح الإخلاص ليحصل على الفلاح ليرتفع رعاها عله  
 وجعله خطابه أهلا وقرينه إليه لطفه وفضله ثم أعظم شأنها وعلو قدرها ومكانها  
 جعل لها شرايط وأركان كل منها من الحسن وكان بل محاسنها تفوق المعد  
 والحسبان ويضيق عن الإحاطة بها نطاق البيان **ولذلك** نبذة منها  
 كقطرة من بحر عمان وسندرة من قلاهدن وعقيان تكون  
 كالأموذج والعنوان ولنفترض على الأركان **فمقول** وبالله المستعان  
 أمّا القيام فتمظيم الملك العلام إذ هو فيما بين الناس تعظيم  
 بلا التباس فإن من عظم من هو فوقه ومستعمل عليه لا يستجير من  
 نفسه إلا القيام بزيدي وإن كان قاعدا لا يقعد إلا بأمرة وإذا كان

الرعاة كسفاة في كفا  
 دعاة والاهل جا للاداعي  
 لها بما ليعبرها مل ويجمع على  
 لعل وهل تركه اعلم يتركه  
 سافل المتام بل نظه  
 بالتكليف الى  
 نشاطه  
 في العبادات ويرتفع بذلك  
 الى اعلى الدرجات  
 اسي

فكم

قائما فلا يمكنه إلا القيام إجلالا لقدرة فإذا عدا القيام تعظيما في حق  
 من يوصف بالقدور والقيام فأولى ان يكون تعظيما في حق من لا يوصف  
 إلا بالقيام منزها عن الكيف وما يحسن الأوهام فيقوم بين يديه  
 بشكل المتضرع المريد المتعلق المسكين واضعا على يساره اليمين مشبرا  
 الى الله كف كفيه عن المحاسن وأظهر عجزه وضعفه عن تحصيل المطالب  
 فلا يبد ولا قوة له ولا حيلة <sup>ولا حيلة</sup> وبالوثوق الى الله لا يتجول عن باب مولاه  
 ولا يقصد إلا آياه فهو لازم لبابه راج لنوابه خائف من عقابه  
**وأما الفرة** فيشير الى الله متمسك بكلمته مريد ما جاء منه الى جنابه  
 وهو الخجل المبين والنور المبين والشافع المكين والمجا الامين فلا يتم  
 معه إلا ما نزله وشرعه **وأما** الركوع مع ما فيه من الخضوع فائنا  
 الى ان الدوام على حال لا يليق بمن هو ربه من الأجل فينحني ظاهر بظهره  
 ويستقيم مع الله باطنا بسره فليس في السر مع الخضوع للعبود بتغير  
 الحالة بالركوع والسجود بل الحالة مطابقة للمقالة فكم ابتداء الصلاة  
 بقوله الله البر لا شريك له فوضعة الإخلاص ثابتة في سائر الأحوال غير  
 حوله **وأما** السجود فهو غاية الخضوع للعبود إذ هو استئصال الجبروت  
 للخلق من أحسن كل شيء خلقه فيلصق هذه الجملة للجملة طمعا في الثواب  
 بما هو أحقر خلق الله وهو التراب المجاور للأقدام فالانعام والأنعام فينوي

الحائنه ليس في وسعه الامد المقام فكانه يقول الى هنا انتهى على  
فبلغني يا رب منتهى املي فلا جرم جاوزت بغايه الامل وهو القربى من المل  
فكانه قيل في كل ما سبق اذن من الحق وعند التجود اقرب ونيل المقصود  
فليس وراء ذلك مطلب وهذا لا ينطلق اسم الصلاه على هذه الحكه عالم  
تكن بالسجود ممكنه فالسجده الاولى انما راء المولى والثانيه شكر الشوق  
للطريق الاولى والمقام الاعلى **انظر** الى اللعين امر بالسجود فلم ياتر ولم  
يكن قبله عاص به يعنى **قيل** لما نظر اسرافيل اليه غير ساجد سجد  
ثانيا شكر الواحد الماجد فاقتديا به في تكرير السجود وقيل في حكمه  
انما من الارض خلقنا واليه نعود ورفع الرأس منها اشارة الى الضعف  
والافتقار والعجز والانكسار اذ لو لا ذلك لما رفع رأسه من سجده جبر  
عمى لاداء ما يجب من شكره **قال** لو كنت افعل في سجده لزي  
شكر الفضل يوم لم اقبض بالتمام العام الصبر والمهر الضيق  
واليوم الصحين والحين الفعالم **واما** ختمها بالقعدة فلانها حالة  
سؤال الحاجة ورفع القصة والقعود اجمع للرأي الاترى الخيرة لا يطل  
خيارها بالقعود بخلاف القيام والصعود **ومن** يدع لطفه مع عبده  
في ضعفه ان سعى له تكرار القعدة في صلاة واحدة فكانه يقول انقد  
عبدي فقد تعبت في خدمتي المقبولة عندك فياويل من مجلد الخلق  
يقوم

يقوم بين يديه يوما او يومين فلا يقول له انقد واشتد من الين  
ويجدهم الخالق ساعة فيقول له انقد مرتين فبالقعدة الاولى يقول اخلص  
لثانياتك وبالثانية يقول اطلب جاك وادع دعائك فلا تمنع  
عطائك ثم بالسلام تحلل من الاحرام اذ بالتكبير اخرج من حاسق القدوس  
السلام وبالسلم تحلل باذن الله ملاقاته الاقوام ومخاطبتهم بالكلام فكانه  
يقول عبدي انا عن عبادتك غني وانت عن الناس لا تستغني فارجم الهم  
وسلم عليهم فالك غبت عنهم من الدنيا الى العقبى اولى ما فوقها من الرتبة  
العليا ومن عاد في السفر سلم على البشر وكانه يقول يا احبابي اني اكرم  
من دعائي فلا تتركوني في بلاي واعينوني على ما انا محتاج اليه بقائ  
**فهد** نبذة من محاسن الصلوة وعظم شانها عند الاله واي لسان يقدر  
على ذكر تمام محاسن امر جعله الله للايمان تاليا وعن الفحشاء والمنكر  
ناهيا ومحامدا للدين وامانا للمسلمين وقرن عيسى المصطفى الامين  
ومنتى روح العابدين وبه كلص عباده اجمعين وفقنا الله للاقامتها  
والمحافظة عليها آمين **الثاني** ان يوم الجمعة يوم عظيم ويوم  
كريم حتى فضل مصدري القدر ليلة القدر وفيه نفخ  
ادم الروح واستوت على الجودي سفينة نوح وادخل آدم الجنة  
وفيه اخرج منها ليظهر عليه فضل الله والمنة وفيه اجاباه الله

وتاب عليه وفيه توفاه ونضله اليه وأخرج يوسف من السجن  
 وأعرق فرعون وحصل موسى عليه السلام النصر والعون ورفع علي  
 عليه السلام الى السماء ونصر محمدا صلى الله عليه وسلم يوم بدر  
 وسما **ورق** عن سيد الانام انه عيد الأمة وسيد الايام  
 ويسمى يوم المريد عند ملائكة الكرام وكذا عند اهل الجنة دار اللام  
**فيه** تكفر الذنوب والاثام وتضعف ثواب الصدقة والايام  
 وتجتمع الارواح ويرفع العذاب عن اهل البرزخ ويروح  
 وانه يوم الصلوة والمغفرة وهذه الامم من الامور المدخرة  
 وصلاته بعد حجة وانتظار عصره بعد عمره ومن مات فيه  
 او في ليلة امن من قسنة القبر ويليته وفي بعض الروايات  
 ما يصدق بهادته وللذهاب الى الصلاة بكل خطوة حسنة  
 وفي رواية عمل سنة وان فيه ساعة الاجابة ووقت التضرع  
 والابانة واذا كان بهذا المنابة بل فضائله لا تحصى بالعدد والكتابة  
 فيجب الاحتياط في عباداته لاسيما المفروض من صلواته  
**فان** جعل الله تعالى لكل اممة يوما تتفرغ فيه لعبادة  
 المولى وتخلي فيه عن اشتغال الدنيا فيوم الجمعة يوم هو  
 في الايام كثر رمضان في الشهور وساعة الاجابة فيه كليلته

القدر

القدر في رمضان **وهذا** ورد ان من صام له يوم جمعة سلمت  
 له سائر جمعه ومن صام له رمضان صحت له سائرته ومن  
 صحت له حجة صح له سائر عمره فالجمعة ميزان الاسبوع  
 ورمضان ميزان العام والميزان المعمر وبالله التوفيق  
**الثالث** ان صلاة الظهر قد تقرر انها من الفرائض اللازمة  
 وانما في يوم الجمعة مأمورون بصلاتها باقامتها وترك الظهر  
 فهي ايضا فريضة محكمة اذا تجاوز ترك الفرض الا لفرض  
 اكدمه وأولى فدل على انها اكد في الفريضة مع ما لها من  
 الدلائل القطعية المبسوطة المحيط بها الكتب القمبية  
**وما** نسب به بعض اعوام الجملة الى مدعي العلماء الخفية  
 المحملة من القول بعدم افتراضها فذلك من تعصها وفساد  
 اغراضها **قال الفاضل** شيخ الاسلام سري الدين بن النخعي  
 وقد شارحني شيخ الاسلام الى ان منشا غلطهم القول  
 بان اصل الفرض يوم الجمعة الظهر والحق عندنا ان الفرض  
 في الجمعة كالظهر في بقية الايام **ومارو** عن اصحابنا من  
 انه الظاهر المراد به في حق الكفاية يعني انها ليست واجبة  
 في حق كل فرد فرد من الناس لتعدد بعض شروطها في حق البعض

في كل يوم جمعة

اي جمعة

كالمرض والأعمى وأهل القرى **قال** وقبل ورود  
 الأمر بالجمعة يعني إن فرضية الظهر سابقة على فرضية  
 الجمعة أما بعد ورود الشرع بفرضيتها فهي فرض عين للوقت  
 مستقلة بمعنى ليست بدلا عن الظهر **وقال** تلميذه العلامة  
 ختام المحققين كمال الدين بن الصمام أن منشاء غلظهم قول  
 القدوري وغيره ومن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله ولا  
 عدله كره له ذلك وجازت الصلاة ولا يخفى أن ذلك من  
 فروع ما ذكره شيخ الإسلام **الحمد** **قال** وإنما أراد حرم  
 عليه وصحتا الظهر فالحرمة لترك الفرض القطعي باتصافهم  
 الذي هو أكثر من الظهر كما صرحوا به فاطبة فكيف لا يكون  
 تركها محرما **أقول** وإنما صحتا الظهر إذا خرج وقت الجمعة  
 ولم يسع إليها أو لم يؤد بعضها مع الإمام أما لو فعل ذلك  
 انتقص ظهره بالاتفاق أما لو استمر على ارتكاب المحرم  
 من ترك الفرض القطعي لا أكد حيث فات أداء الجمعة  
 أجزاء ذلك لأنه تمين فرضا للوقت **وهذا** موضع  
 مهم فاسد يدل عليه واليه يشير قولهم الفرض ما يستقر  
 عليه فعله **وقد ذكر** المحقق ابن الهمام أدلة ثلثة

بكون

أصله  
 بكون الظهر زيف اثنين منها بما يطالع عليه من يطالع  
**ثم قال** والمعول عليه الإجماع على أن خروج الوقت بصلى الظهر  
 بنيته القضاء فلو لم يكن أصل فرض الوقت الظهر لما نوي  
 القضاء **قال** وهو يستلزم عدد تخصيص الأول فيلزم أن  
 وجهه حينئذ وجوب الظهر أولا ثم إسقاطه بالجمعة  
 وفاته هذا الوجوب جواز المصير إليه عند العجز عن  
 الجمعة إذا كانت صحتها تتوقف على شيء لا يحصل وإذا  
 كان وجوب الظهر ليس لأعلى هذا المعنى لم يلزم من وجوبها  
 كذلك صحتها قبل تقدير الجمعة والفرض أن الخطأ قبل تقديرها  
 لم يتوجه إليه إلا بها وحينئذ يكون الخلاف لقطيعة  
 والله أعلم ولا يخفى أن الجمعة جملة شروط لا بد منها  
 ليتحقق المشروط وأمرها محرر في الفروع مضبوط لكن  
 قد عرض لسكت في تحقق البعض فلا يخرج المكلف معه عن  
 عهدة الفرض وذلك كما مصرح عند الحنفية والإجازة عند  
 جماعة من أهل الاجتهاد وإن كان العمل على الجواز مع التقيد  
 لكن لحرمة المنع أدلة مبنية في كتب مستقلة **ومنها**  
 أنها صلاة غيرت من فرض <sup>الفرض</sup> وخصت بشروط فيجب اقتضاها

وذلك لأن كل واحد من أصل  
 فرض الجمعة ما هو إسقاط  
 فرض الظهر وأما الجمعة عند اجتماع  
 المعين شرعا والله تعالى

من أن الله تعالى أخرج المؤمنين بالحي  
 إلى الجمعة فلو كانت الجمعة كالصلاة الحسن  
 فلو كان جماعة في مكانهم لم يلزم التمسك به  
 واجب القرآن والإجماع



حصل الشك في صحة الجمعة في مصر ونحوها من الأمصار  
لوجود التقاد من الإكثار على خلاف الأئمة الكبار ولا  
شبهة مع ذلك في حصول الاستبانه **وقال** صلى الله عليه وسلم  
في الحديث المتفق على صحته فمن اتقى الشبهات استبرأ  
لدينه وعرضه وذلك فيما نحن فيه بإعادة فرضه والله أعلم

### الباب الأول

في ذكر المنقولات في ملهنا وهي قسمان **الأول**  
ما يدل على المطلوب بالإجماع وعلى سبيل العموم **والثاني**  
ما يفيد المطلوب بالتفصيل وعلى طريق الخصوص **أما الأول**  
فنقول في غير موضع بأن الصلوة إذا أدت مع الكراهة  
سبيلها لإعادة ذكره في الهداية وغيرها وإذا كان ذلك  
مع التردد في أصل الصحة كان أولى **وقالوا** أيضا إذا شك  
الإنسان في صلاة هل صلاها أم لا إذا كان في الوقت بعيدا  
ذكره في المحيط وغيره وما نحن فيه من هذا القبيل لأنه لم  
يتحقق وجود الشرط فقد شك في تحقق الشرط **ونقل**  
في التارخانية في باب سجود السهو عن الشيخ أنه قال  
إذا تردد الأمر بين البدعة والواجب فالإتيان به أولى

ولو جرد التردد  
في وجهه لم يفت  
على سبيل

**وفي الفتاوى** الظهيرية رجل يقضى صلاة عمره مع أنه  
لم يفته شيء منها احتياطاً قال بعضهم بكرة وقال بعضهم  
لا بكرة لأنه أخذ بالاحتياط لكن لا يقضى بعد صلاة الفجر  
ولا بعد صلاة العصر ويقراء في الركعات كلها الفاخه  
والسورة **فإن قلت** ذكر في القنية معزياً إلى المحيط  
بكرة للإنسان أن يقضى صلاة عمره ثانياً مقتضراً عليه  
فلعله المختار **قلت** وقد قال أيضاً هذا محمول على ما إذا  
لم يكن فيها شبهة لخلاف في الجواز ولم تكن مؤداة على  
وجه الكراهة **فإن قلت** فما تقول في قول النسخة في  
الكثير لا يصلي بعد صلاة مثلها **قلت** يتعين حملها على ما ذكرنا  
على قول من يقول المراد به أن لا يقض المرء ما آذاه لمجرد  
وسوسة **وقيل** المراد منه النهي عن تكرار الجماعة في الباجد  
واستحسنة في الإسلام **وقيل** المراد منه النهي عن أن يصلي بغير أربعين  
ركعتين بقرأة وركعتين بغير قرأة عقب فرض رباعي  
حتى لا يكون نفعه مثله **ونقل** عن محمد في الجامع الصغير  
وعلى هذين القولين لا يصدق على ما نحن بصدده **الثاني**  
نقول مصرحة كتب متداولة الأول منها ما قال في المحيط

كل موضع وقع الشك في كونه مصرا ينبغي لهم ان يصلوا بعد الجمعة  
 اربع ركعات بنية الظهر احتياط حتى انه لو لم تقع الجمعة  
 موقعها يخرجون من عهده فرض الوقت بآء الظهر **ومنها**  
 ما قال الشيخ حافظ الدين النسخي في الكافي في كل موضع وقع الشك  
 في جواز الجمعة لو وقع الشك في كونه مصرا او غير واقام  
 اهله الجمعة ينبغي ان يصلوا اربع ركعات وينووا  
 بها الظهر حتى لو لم تقع الجمعة موقعها يخرج عن عهده  
 فرض الوقت بيقين **ومنها** ما قال الامام التماري  
 بعد ذكر عدم جواز التعدد فان جمعتا على قول  
 ولم تعلم انهما كانتا معا او على التوالي او علم الحال  
 في المسئلةين ثم استنبه بتحريم كل طائفة فتعمل  
 على تحريمها فان لم يكن لها رأي لم يجز الجمعة على قوله  
 وقالوا لا بد من الاربع بعد هذا **ومنها ما قال**  
 الشيخ قوام الدين الكاكي في معراج الدراية شرح الهداية  
**قال** المحسن لما ابتلى اهل مرو باقامة الجمعة في  
 موضعين هم اخلافا العلماء في جوازها والجمعة السابقة  
 والمسبوقه باطله وكذا لو وقعتا مفدا عند البعض

امر

امر ايتهم باء الاربع بعد الجمعة عتقا احتياطا **ثم**  
 اختلفوا في نيتها قيل بنوي ظهر يومه وقيل اخر ظهر عليه  
 وهو الاحسن والاعوط ان يقول نويت ان اصلي اخر ظهر  
 اذ ركت وقته ولم اصله بعد ثم يصلي اربعاً بنية  
 السنة واختلفوا في قراءة السورة في الاخيرين وكذا  
 في كل صلاة تقضى احتياطاً قيل بقرأ وقيل لا يقرأ  
 والمختار عندي ان يحكم فيهما رايه واختلفوا ايضا في مراعاة  
 الترتيب بين الاربع بعد الجمعة وبين العصر حيث اختلفوا فيهم  
 في نيتها واختلفوا بما اذا يمتد بسبق الجمعة قيل بالشرع  
 وبه قال السافعي في قول واحد وقيل هما والاول اصح كذا  
 في القنية انتهى **وهذا** ما نقله صاحب معراج الدراية عن  
 القنية نقله كثير من سراج الهداية وغيرها وتداولوه  
 واحال عليه كثير **ومنها** ما نقل عن الظهيرية واكثر مشايخي  
 بخاري على انه يصلي الظهر بعد ما صلى اربعاً بعد الجمعة  
 لاحتمال انه نقل ليخرج عن العهدة بيقين واستحسنوا  
 ذلك ويقرءون في جميع ركعاته **ومنها ما قال**  
 العلامة الامام المهام في شرحه للهداية بعد ان

الكلاني

وما لك قبل بالافعال  
 انما في قول

ذكر أن بعض القري قد يتوذر في كونه مصرا لعدم إقامة  
القاضي والوالي بها وإذا استتبه على الإنسان ذلك  
ينبغي أن يصلي أربعاً بعد الجمعة ينوي بها آخر  
فرض أدركت وقته ولم أؤدّه بعد فإن لم تصح  
الجمعة وقعت ظهره وإن صحت كانت نقلاً وهل ينوب  
عن سنة الجمعة قدّمنا الكلام فيه في باب شروط الصلاة  
فارجع إليه وكذا إذا تعددت الجمعة وسلك في أتبعته  
سابقة أو لا ينبغي أن يصلي ما قلنا وأصله عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى لا يجوز تعددها في مصر واحد وكذا روي  
أصحاب الأئمة عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يجوز في  
مسجدين في مصر إلا أن يكون بينهما مائة كيلو حتى يكون كصريح  
وكان يومه بقطع الجسر بعد ذلك فإن لم يكن فالجمعة لمن  
سبق فإن صلوا معاً أو لم تعدا السابقة فسدنا **ومنها**  
ما قال شيخنا المساحق محب الدين ابن جناس في كتابه  
الجمعة في الجمعة ثم ينبغي أن يصلي بعد ذلك يعني سنة  
الجمعة أربع ركعات ينوي بها آخر ظهر أدرك وقته ولم  
يصله بعد **ثم قال** وفائدة ذلك الخروج من الخلاف

المتوهم

المتوهم أو المحقق وإن كان الصحيح صحة التقاد في بلد صالح  
فإنه إن قدر عدم صحة الجمعة وقعت تلك الأربع عن  
فرض الوقت وإن وقعت صحيحة انصرفت تلك الصلاة  
إلى ما عليه من القضا إن كان عليه وإن لم يكن عليه قضاء  
كانت نافذة فهي خير ونفع بلا ضرر وعلى هذا فلتقتصر  
ففيه إقناع لمن له بصيرة والله أعلم

**الباب الثاني في ذكر ما يوجب الدلالة**  
على عدم فعل الأربع المذكورة ودفعه بواضح الدليل  
وظاهر التأويل وهو محال من الفتاوى النادر خاتمة  
**الأول** نقل عن النص الأربع التي تصلي بعد الجمعة سماها  
محمد رحمه الله في كتاب الصلوة تطوعاً وينبغي أن تصلي بنية  
التطوع وإن كان السلطان الذي يقيمها جباراً وعليه الفتوى  
لأن الظالم وإن ظلم في أشياء فقد عدل في إقامة الجمعة ومن  
قال ينبغي أن تصلي بنية الفرض لأن السلطان غير عدل  
فهذه على أهل الاعتزال وفيه تهمة للمسلمين أنهم يوم الجمعة  
يقيمون التطوع بالجماعة ويتروكون الجماعة في الفرض وهذا  
فاسد وأنه من جبال الشيطان لإفساد علم الإسلام وحبس الجمعة



وهذا مذهب لا يعتزل **قال** فعلى السني أن يرض عنه وقد جاء  
الأثر في هذا أن الجمعة فرض قائم إلى يوم القيمة كان  
السلطان عدلاً أو جائراً انتهى **ورأيت** ترى أنه انما يترك  
على تركها في مقام تحقق شرط الجمعة بأسرها بإجماع  
أهل السنة والجماعة وتوهم فوات شرط وهو عدل  
السلطان المقيم لها فيصلي الظهر بعد ما بيته الفرض لهذا  
الوقت جزماً معتقداً أن ما صلاهُ الجور الكبير من الجمعة  
تطوع وإن لم تتركوا الفرض وهذا مذهب أهل الاعتزال  
وهو مذهب وإليه ضعف لو نظر إليه وعول عليه كان  
فيه إهدار لمذهب أهل السنة والجماعة وإساءة الأمر  
القيح عندهم والساعة كما صرح به **ونقول** إنما يتركها  
إذا أدت بعد الجمعة بوصف الجماعة والإسهار ونحن لا نقول  
به في شيء من الإمصار المستوفى فيها الشروط ذوات الاعتبار  
**ونقول** أيضاً قلدار الأمرين أن يفعل شيئاً موهماً لبدعة  
أو يترك ما هو فرض ولا شك أن ترك الفرض أعظم في ترك  
ما هو أدنى وقد سلفنا أن سئل الأئمة الشرعي **قال**  
إذا دار الأمر بين بدعة وواجب ففعله أولى **ونقول**

أيضا

أيضاً نحن لا نفتي بهذا للعوام الذين يخاف عليهم الوقوع في  
تلك الأوهام الذين سئل عن مثلهم بمض الأعلام **فأجاب**  
بما يناسب المقام فكل مقام مقال وكل حال حال **سئل**  
عن الأئمة المأثور عن ثور كسالى عادتهم الصلاة وقت  
طلوع الشمس يمتنعون عن ذلك قال لأنهم إن منعوا  
لا يصلون بعد ذلك **وذكر** في الهداية في قصص الفوائت  
ولو اجتمعت الفوائت القديمة والحديثة قبل جواز الوقتية  
مع تذكر الحديث لكثرة الفوائت وقيل لا يجوز ويجعل المأخذ  
كان لم يكن رجلاً له عن الثناون **قال** الشارح الإمام بن الهمام  
والفتوى على الأول كذا في الكافي وغيره لأن هذا ترجيح بلا  
منهج وما قالوا يؤدي إلى التهاون لا إلى الرجوع عنه فإن من  
اعتاد نفويت الصلاة وغلب على نفسه التكاسل أو أفنى  
بعدم الجوار يفوت أخرى وهلم جرا حتى يبلغ حد الكثرة  
انتهى فنحن لأننا من ذلك أمثال هؤلاء العوام بل نذكر عليه  
الخواص ولولا النسبة إليهم الذين يحتاطون لأموالهم  
دينهم ويتركون ما يربهم إلى تحصيل يقينهم وفقنا الله  
وأياهم العمل وبلغنا بفضلنا غاية الأمل **المحل الثاني**

قال فيها في الجمعة قال السيد أبو القاسم لو أذن القافض والوالي  
 أن تفعل الجمعة وبين المسجد الأعظم في قرية كبيرة جاز  
 بالاتفاق لأن عند الساجي رحمه الله تعالى تصلي الجمعة بالقرب  
 التي بها أربعون رجلاً حرّاً بالغا فلا مقيماً لأن هذا فصل  
 مجتمه فيه فإذا اتصل فيه بالحكم صار مجتمعا عليه **وختلف**  
 المساجد في القرى الكبيرة إذا لم يعلم بالحكم والقضا فيها  
 قال بعضهم يصلي الأمر ببيت الطور في بيته أو في المسجد  
 أو لا ثم سعى ويشرع في الجمعة فإن كانت الجمعة جائزة  
 فهذا يكون نفلاً وإن لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرض  
**قال** في الجمعة هذا في القرية الكبيرة وأما في البلاد فلا  
 يسك في العوازل فلا تصاد الفريضة والاحتياط في القرى أن يصلي  
 السنة أربعاً ثم الجمعة ثم ينوي أربعاً سنة الجمعة ثم  
 يصلي الطور ثم ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار  
 ولو كان أداء الجمعة صحيحاً فقد أداها وسنتها وإن لم تكن الجمعة  
 صحيحة فقد صلى الطور والأمر به سنة والأمر به فريضة **وكان**  
 بعد هذا سنة **قال** الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت الإمام  
 أبا جعفر الهندي وفي صلى الجمعة بيزده ثم قام فصلى ركعتين

القول في الصلاة  
 في الجمعة  
 في القرى  
 في العوازل  
 في البلاد  
 في القرى  
 في العوازل  
 في البلاد  
 في القرى  
 في العوازل  
 في البلاد

ثم صلى أربعاً فقد أتاهما أن الركعتان والأربع أعدت صلاة  
 الطور ولم تر الجمعة بيزده **قال** لا ولا يصلي الجمعة ثم  
 صليت ركعتين ثم أربعاً على مذهب علي وقال الناس يصلي أربعاً  
 بنيت الفريضة وبنيت أقرب صلاة ليس له أصل في الروايات  
 ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقضايا انتهى **والجواب**  
 أيضاً ما ذكره أولاً بقوله والاحتياط الخ فإنه في قرية تقام فيها  
 الجمعة أي من الشك في صحتها ولا تم تقم الجمعة في القرى **الحققة**  
 أصلاً فهو صحيح النقل في المسألة مع قوله أنه الصحيح المختار  
**والجواب** عنه أن كلامه فيما لا شك في جواز الجمعة فيه من  
 البلاد والقضايا وكلامنا فيما فيه شك أو شبهة وعلى تقدير  
 اتحاد موضوع المسئلتين فهو حكماً به معارضة بما ذكرناه  
 من القواعد المقررة والمنقولات في غير المسألة من الكتب  
 المشهورة المحررة وبالأحكام التي يثبت على الاحتياط كما هي  
 في كثير من الفروع **مسطرة لا يقال** يعارض هذا ما ذكرناه  
 في تحليل الكراهة بأن فيه تسمية النقل فرضاً وذلك  
 متحقق فيما ذكرناه **لأننا نقول** لأنهم تحققوه وإنما  
 لو كان نفلاً محققاً وهذا نقلته على سبيل الاحتمال

**أو يقال** ان صلاة النفل بنيتة الفرض لو كانت مكروهة  
فالمرء وقع بين شيئين أحدهما تحمية النفل فرضا والثاني  
ترك الفرض فإنه لو صلاها بنيتة النفل لم يصح وقوعها عن  
الفرض كما هو مقرر معلوم والأول منها أخف من الثاني اختياري  
لما تقرر أن المرء إذا صار بين شيئين لا مندوحة له عنهما  
يختار ما هو أخفهما **فان قلت** نقل شيخ الإسلام سري الدين  
عزجده شيخ الإسلام أبو الوليد بن السخنة أنه قال ولا يجب  
على من صلى الجمعة أن يصلي الظهر بعدها ولا قال بذلك أحد  
من العلماء في علمي وما روي عن بعض أصحابنا أنه يجب إن خاف  
عدم الاجتناب لتوهمه فوات شرط من شرط الجمعة أن  
يُصلى بعدها أربعا فذلك لا نقول أنها الظاهر ولا وجب على  
المتوهم ذلك بل نتحسسه احتياطا ولا نظاهره خشية  
توهم الصوام ما وقعوا فيه من الوهم **قلت** يمين تقييد  
بما قال حفيد أنه عند مجرده التوهم إما عند قيام الشك  
والإشتباه في صحتها وعلى قول من يعتقد قول أبي يوسف  
فالظاهر وجوب الأربعة ويؤيده تعيين التمسك بلا بد  
وكذا قول القنية من أئمتهم بأداء الأربعة بعد الجمعة <sup>كما احتياطا</sup>

وإنما قلنا يجوز له فعل ذلك يجب

ومثله

ومثله لا يخفى عليه مثل هذه المنقولات المذكورة **وأيضا**  
نحن لم نوجبها على المتوهم وإنما قلنا يجوز له فعل ذلك يجب  
فلا خلاف **فان قلت** يلزم على هذا أن يكون على الإنسان  
في ذلك الوقت الواحد فرضان ولا يكون ذلك **قلت**  
إن أراد أنه لا يكون عليه فرضان قطعيان فمسلم لا كونه  
فيولزم وإن أراد مطلق فرضين ولو كان أحدهما بطريق  
الاحتياط فلا محذور فيه وتطهير الصلاة بالتيقن عقب الصلاة  
بسور الحار وكذا لو وجد متيقن سور الحار في صلاته يتمها صيا  
عن البطلان ويمدوها بعد التوضي به. وكذا من ذكر في صلاته  
مقتديا أن عليه فائته يتمها ويمدوها بعد قضاء الصلاة  
ولو كان في الجمعة فتذكر أن عليه الفجر فكذلك عند محل وفي  
التي خائيه **رجل** يصلي الجمعة فتذكر أنه لم يصلي الفجر  
فهذه المسئلة على ثلاثة أوجه إما أن يكون في أول الجمعة  
حيث لو قضى الفجر يدرك الجمعة أو ركعة منها أو لا يدرك الجمعة  
ولكن يدرك الوقت أو في آخره الوقت حيث لا يمكنه الظهور  
في وقتها ففي الوجه الأول بالاتفاق يقضى الفجر وفي الوجه الآخر  
بالاتفاق لا يقضى الفجر ويدرك الجمعة وفيما إذا كان يدرك الوقت

كفارة اليمين

ويؤدى الظهر لكن لا يدرك الجمعة فعند ذلك وس يصلى الفجر  
وعند ذلك يصلى الجمعة ثم يقضى الفجر وفي هذا لو كان مقتديا  
وان كان اماما ينظر ان ضاق الوقت يمضى وان كان فيه سعة يخرج  
من الجمعة ويخرج صلاة القوم من ان تكون الجمعة ولكن لا يمضى  
فيها ثم يصلى الفجر والقوم ينتظرون له ثم اذا صلى الفجر صلى بهم  
الجمعة **وقال** في الجمعة والاحتياط ان يتم الجمعة ثم يقضى  
الفجر ثم يعيد الظهر وعليه الفتوى **قلت** وجهه ما ذكر  
في الولو الجيئة ان مراعاة الترتيب بين الغايته والوقتيه  
ثبت خبر الواحد واقامة الجمعة تثبت الاخبار المتواترة  
بما ثبت خبر الواحد وفي الترخاينة تامة لما ذكرناه ولو  
كان في الجمعة فوقع الشك في أداء الفجر ولم يتيقن فانه يتم  
الجمعة ثم ان يتيقن أداء الفجر جازت جمعة وإن يتيقن انه لم  
يصلى الفجر يقضى الفجر ويعيد الظهر انتهى **قلت** بقى الكلام لو  
بقى على شكه وتردده فالأحوط الإعادة والله أعلم **ونظائر**  
المحبوس فاقط الظهرين يجب عليه الصلاة تسهلا بالمصلين  
على قول أبي يوسف ومحمد ويجب عليه إعادتها منظرًا إذا  
أطلق **ومنها** من وجب عليه كفارة ظهار وله عبد أو بنت

بالحجاء المسمى في

أو

أو مفقود ولا مال له غيره يجب عليه عتقه وصيام شهرين  
لا شتباه الأمر في بقاء العبد حيا وعدمه **ومنها** طواف الزيار  
جنبًا يجب عليه إعادته مادام مكلة **ومنها** من فاتته ظهر وعصر  
من يومين ولم يدرك أو لمّا تغدب خيفة يقضيها بان يصلى  
عصرًا بين ظهرين أو ظهرًا بين عصرين **وذكر** في فتح القدير عن  
فتاوى الصائغ فيمن اشتبهت عليه القبلة وتحرى فلم يقو تحريه  
على شيء قبل يوحى وقيل يصلى أربع صلوات إلى الأربع جهات  
**وذكر** فيمن فاتته صلاة واستببه عليه أى صلاة هي من الحسن  
قال أبو حنيفة يصلى خمس صلوات ليتيقن بأداء ما عليه  
**قال** في الخائيه وهو الأحوط وفي التنايس قال الفقيه ويبدأ بأخذ  
وعلى الولو الجيئة بان صلاة يوم وليلة كانت واجبة بيقين فلا  
يحتاج عن عهدة الواجب إلا بما ذكرناه **فهذه** المسائل كما ترى  
قد حكموا فيها بأداء عادة الفرض وتكراره للاحتياط فيوم الجمعة الله  
علم فضله ورغب ان يحصل بقله اخرى بان يراعى الاحتياط في  
أداء فرض من فرضه لمرض شك في تحقق شرائطه وفي الفتاوى  
الصائغ **وعن** أبي نصر حمدة الله فيمن يقضى صلوات عصر  
من غير ان فاتته سعى منها يريد الاحتياط فان كان لأجل النقصان

الترخاينة فتلو عن الفتوى

أو كراهية فحسن وإن لم يكن كذلك لا يفعل **وفي الخاتمة**  
 قال بعضهم بكرة والصحيح أنه يجوز إلا بعد صلاة الفجر والعصر  
 وقد فعل ذلك كثير من السلف لشبهة الفساد **قلت** وهذا  
 كاف لمن له ملكة في الدرايات في الرد على من يقول أن صلاة  
 الأربع ليس لها أصل في الروايات بل هو واضح الدلالة على  
 ما قصدناه في هذه المقالة فإن تولد قال بعضهم بكرة متبعين روي  
 إلى قوله وإن لم يكن كذلك لا يفعل يعني إن لم تكن إعادة الصلوة  
 لنقصان أو كراهة في السابقة قبل بكرة والصحيح أنه يجوز  
 وإذا أكل الصحيح الجواز عند عدم التقصان والكراهة مما بالك  
 عند التردد في نفس الصحة وكفى بما في الخاتمة حجة في رد ما نقل  
 عن الحجة والله الهادي إلى أوضح محجة ..

### **الباب الثالث في تفسيرها ومآلات**

وفوائد مهمات ملخصة مما أسلفناه وغيره قد علم مما ذكرناه في الجمل  
 أنه ينبغي الإتيان بهذه الأربع بعد الجمعة لكن بقي الكلام في  
 تحقيق أنه هل هو واجب أو مندوب وهل يفصل قبل الجمعة  
 كما نقل بعضهم أم لا **وقيل** يصلي قبل سنة الجمعة أو بعدها  
 وهل يقرأ في جميع ركعاتها الفاتحة والسورة كما هو شأن النوافل

أو

أو في الأولين فقط وهل يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة  
 كذلك أم لا وهل يفتتح في أول الشهر الثاني أم لا وهل يفسد ترك القعدة  
 الأولى أم لا **وقيل** يحزى عن سنة الظاهر أم لا وهل يجب الترتيب بينها  
 وبين العصر أم لا وهل يؤتى معها بالاء قامة أم لا **تلخيص الجواب**  
 أقامنا الأول فقال شيخ الإسلام سري الدين النجدي رحمه الله لم أر من خرج به  
 ونقل عن جده ما ذكرناه سابقا وفيه تصحيح بالندب وجائز بل  
 ينبغي أن يكون عند مجرد التوهم أقام عند قيام الشك والاشتباه في صحة  
 الجمعة فالظاهر وجوب الأربع وذكر ما نقلناه عن الكافي وشرحه  
 على الندب **ثم قال** إلا أن شيخنا ابن القيم ختام أهل التحقيق ذكر  
 في شرحه ما يفيد الوجوب فإنه قال في الكلام على وقوعها عن السنة  
 إنما هو إذا زال الاشتباه بعد الأربع لتحقيق وقوعها نقلا أما  
 إذا دام الاشتباه قائما فلا يجزم بكونها نقلا ليقع النظر فيها  
 أولا فينبغي أن يصلي بعدها السنة لأن الظاهر وقوعها ظهريا لا  
 ما لم يتحقق وقوع الشرط لم يحكم بوجود الجمعة وهو الذي نهض  
 من حيث النظر إذا وجود الاشتباه في سقوط الجمعة بما أدى يقتضي  
 عدم التيقن بالسقوط لأن الواجب لا يسقط مع قيام الشك في  
 سقوطه ويقوى لوجوب الاحتياط انتهى ومنه يعلم الجواز عن السوا

الثامن **واما عن الثاني** فهو انه لا ينبغي ان يؤتى بها الا بعد الجمعة كما يدل عليه كلام صاحب القنية وكلام الحال بن الهمام ولو جاء ونحوها **اقول** وظهور الحق في توجيهه انه اذا نوى الصلاة قبل اداء الجمعة لا يخلو عن ارتكاب امر محذور وذلك لانه حين احرامه انجزم بانه لا يصلي الجمعة فقد وقع في عين المحذور وان نوى ان يصلي الجمعة فالأمر الذي يسرع فيها متى دد في نيتها فكيف تقوم مقام الفرض وقد عرف ان الفرض لا يصح مع التردد في نيته **وايضاً في** تأخير مراعاة لقوله من يقول ان فرض الوقت هو الجمعة من المجهدين فان ما ذكر انته تطرف فيه مرة للخلاف ما لو صلى الظهر قبل اداء الناس الجمعة في منزله فانه لا يستدبره على مذهب ذلك القائل وقد ذكرنا في المقدمة ما فيه كفاية في تقريره **واما عن الثالث** فقد اختلفت عباراتهم في ذلك كما رأيت فيما نقلناه عن القنية وتدل وله الشرح انها تقدم على السنة وما نقلناه عن الظهيرية انها تؤخر وفيما ذكرناه عن الحجة انه يؤخر لكن اذا نوى يصلي بعد سنة الوقت ركعتين فعليه يصلي ما يصلي بعد الجمعة عمره اذا اراد بما هو احوط واخر **واما عن الرابع** فقال صاحب القنية ثم اختلفوا في القراءة فقبل يقرأ الفاتحة والسورة في الأربع وقيل

وقيل في الأوليين كالظهيرية **قال** جلد الائمة وهو اختياره وعلى هذا الخلاف فيمن يقضى الصلوات احتياطاً والمخارعة عند ان يحكم فيها رأيه والظاهر ان مراده ان كان غالب رأيه ان الجمعة لم تنصح والاربع هي الفرض يقرأهما في ركعتين وان كان غالب رأيه صحة الجمعة فتكون سنة فيقرأهما في الكل **اقول** يبقى الكلام لو دام الاستتباب ولم يغلب على رأيه شيء وبقي على التردد كما هو الغالب ولا شك ان الاحتياط هو ان يقرأهما في الأربع وقد سلفنا ما يفيد مما نقلناه عن الفتاوى الظهيرية وينبغي ان يكون هو المختار **ثم رأيت** في النثار خاتمة نقلنا عن الحجة واذا كان الرجل لا يدري انه بقي عليه شيء من الفوائت او لم يبق الا حب لا فضل ان يقرأ في الأربع بنيت الظهيرية والعصر والعشاء الفاتحة والسورة ولا بد اذا قرأ السورة في الآخرين من الفرض المحقق لاسهو عليه كما صح به النايجي وغيره وفي الحيط انه المختار فلو ترك السورة في السفع الثاني من النفل سهواً فعليه سجود السهو ولو عمداً فمكروه ذكره في النثار خاتمة ففي الفرض المحتمل كونه ينبغي الاتيان بهما تحت من الوقوع في المكروه على فرض التقية ولا يحدو رغبته على تقدير المفروضية فضلاً اولا **واما عن الخامس والسادس**

الظاهر انه مجرد اربعة  
قال في الحاشية  
انه نوى كسرة اربعاً بعد الجمعة  
يعلم هو اربعها ويقول في الاربع  
يعلم هو اربعها ويقول في الاربع  
في الركعتين  
نويت اربعاً في الركعتين  
ولم اصل بعد  
وفاء لها



فهُوَ بَاقٍ بِمَا فِيهِ مَا أَمَّا عَلَى فَرْضِ الْفَرْضِيَّةِ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا عَلَى فَرْضِ  
 النَّفْلِ فَلَمَّا صَحَّ بِهِ الزَّيْلُ وَغَيْرُ فَرْسَةِ الظُّرِّ وَغَيْرِهَا  
 وَفِي الْقَنِينِ الْأَصَحُّ أَنْ لَا يَأْتِيَ بِهَا لِأَنَّهَا صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ وَلِهَذَا  
 لَوْ شَرَعَ فِيهَا ثُمَّ افْتَتَحَ الْإِمَامُ لِحُطْبَةِ يَتَمَّهَا أَرْبَعًا كَمَا كَانَ يَفْعَلُ  
 بِهِ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَفِي الْوَلَوُجِيَّةِ أَنَّهُ الصَّحِيحُ **وَأَمَّا فِي النَّاسِ**  
 وَالْمَأْمُونِ فَلَا تَقْضَى بِتَرْكِ الْقَعْدَةِ الْأُولَى أَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الْفَرْضِيَّةِ  
 فَظَاهِرٌ وَأَمَّا عَلَى فَرْضِ النَّفْلِ فَإِنَّ الْمَأْخُودَ بِهِ اسْتِحْصَانًا عَدَمَ فُسَاخِ  
 النَّفْلِ الْمَذْكُورِ بِتَرْكِ الْقَعْدَةِ كَالْفَرْضِ **وَأَمَّا النَّاسِ** فَقَدْ ذَكَرْنَا فِي  
 فِي الْقَنِينِ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَلَمْ يَرْجَحْ شَيْئًا **وَالْجَفِيُّ** أَيْ الْإِحْتِيَاظُ  
 بِمُرَاعَاةِ التَّرْتِيبِ **وَأَمَّا الْمَأْمُونُ** فَلَمْ أَطْلِعْ عَلَى مَنْ صَرَّحَ فِيهِ بِشَيْءٍ  
 وَمُمْكِنٌ أَنْ يُقَالَ يَأْتِي بِهَا لِأَنَّهُمْ قَدْ رَأَوْا جَانِبَ الْفَرْضِيَّةِ فِي تَرْكِ  
 الصَّلَاةِ فِي آخِرِ السُّجُودِ الْأَوَّلِ وَالِاسْتِفْتَاحِ فِي أَوَّلِ السُّجُودِ الْثَانِي  
 فِي التَّقْلِيلِ السَّبِيحِ بِالْفَرْضِ فَيَنْبَغِي مُرَاعَاةُ مَا هُوَ مُحْتَمَلٌ لِلْفَرْضِيَّةِ  
 فِي الدَّلَالَةِ وَهُوَ يُؤَدِّيهِ عَلَى وَجْهِ الْإِنْفِرَادِ دُونَ الْجَمِيعَةِ وَالشَّرْهُ  
 فَلَا يَسْتَدْحِكُ الْفَتْهُ لْجَانِبِ الْقَبْلَةِ وَاللَّهُ سَجَانُهُ أَعْلَمُ **ثُمَّ رَأَيْتُ**  
 فِي التَّخَرُّجَانِيَّةِ وَفِي الْقُدُورِ وَمِنْ فَاتَتِ الْجُمُعَةَ صَلَّى الظُّرُّ بِغَيْرِ  
 آذَانٍ وَإِقَامَةٍ وَكَذَلِكَ أَهْلُ السَّجْنِ وَالْمَرْحَى وَالْعَبِيدُ وَالْمُسَافِرُونَ

بشيء من هذه  
 في القنية انه ياتي  
 في القنية انه ياتي  
 في القنية انه ياتي  
 في القنية انه ياتي  
 في القنية انه ياتي  
 في القنية انه ياتي  
 في القنية انه ياتي  
 في القنية انه ياتي  
 في القنية انه ياتي  
 في القنية انه ياتي



وَفِي الْفَتَاوَى الْقَنَابِيَّةِ وَلَوْ صَلُّوا بِآذَانٍ وَإِقَامَةٍ مِنْ غَيْرِ الْجَمَاعَةِ  
 كَانَ أَحْسَنَ **تَمَّهَ فِيمَا يَحِبُّ فَعَلَهُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ**  
 أَوَّلِيلَتَهُ وَمَا يَكْرَهُ مَعَ ذِكْرِهَا أَلْطَمَ عَلَى الْخِلَافِ فِيهِ مِنَ الْمُشْتَبِهَةِ  
 الْإِسْتِيَاكِ وَالِاغْتِسَالِ لِلصَّلَاةِ وَإِزَالَةِ الشَّعْرِ وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ  
 لَكِنْ ذَكَرْنَا فِي التَّخَرُّجَانِيَّةِ عَنْ الْجُمُعَةِ بَيِّنَةً تَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ وَقَصِّ الشَّارِبِ  
 يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْحَجِّ وَقَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْحَجِّ  
 قَصَّ الشَّارِبِ وَحَلَقَ الشَّعْرَ وَقَصَّ الشَّارِبَ وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ غَيْرِ  
 مَشْرُوعٍ **وَجَاءَ** فِي الْأَخْبَارِ مِنْ قَلَمِ أَطْفَارِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَعَادَهُ اللَّهُ مِنَ  
 السَّوْءِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْقَابِلَةِ وَتَمَّتْهُ أَيَّامٌ **وَرَأَيْتُ** فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ  
 أَنْ مَنْ يَقْلُمُ وَيَقْصُ الْجُمُعَةَ عَمَلًا بِالْأَخْبَارِ فَكَانَ حَجًّا وَعَقَمَ  
 وَفِي الْوَلَوُجِيَّةِ إِذَا وَقَّتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَقَمَ الْأُظْفَارَ وَإِنْ رَأَى أَنَّهُ جَاوِزٌ  
 لِحَدِّ قَبْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَمَعَ هَذَا يُؤْخَرُ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ بَيِّنَةً لِأَنَّ مَنْ كَانَ  
 ظَفْرُهُ طَوِيلًا كَانَ رِزْقُهُ ضَيِّقًا وَإِنْ لَمْ يَجِزْ لِحَدِّ وَقْتِهِ بِهِ تَوَكَّأَ  
 بِالْأَخْبَارِ فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ **لَا نَافِعَ** عَالِيَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَوَتْ مِنْ قَلَمِ  
 أَطْفَارِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَعَادَهُ اللَّهُ مِنَ الْبَلَاءِ وَزِيَادَةَ تَمَّتْهُ أَيَّامٌ **وَمِنْهَا**  
 الْإِدْهَانُ وَمَسُّ الطَّيِّبِ وَلِبْسُ أَحْسَنِ الثِّيَابِ وَالْقُرْبُ مِنَ الْخَطِيبِ  
 وَتَجَنُّبُ الْمَسْجِدِ وَالتَّيَكُّبُ إِلَى الْبَيْتِ وَالْمَسِي بِكَيْسَتِهِ وَوَقَارُ أَنْ يَقُولَ

بشيء من هذه



عند الدخول **اللهم اجعلني من أوجه من توجه إليك وأقرب من**  
**تقرب إليك** وأفضل من سلك ورجع إليك وتأخير العدا والقبول  
 عن الصلاة **وأن يقرأ في الصلاة الجمعة والمنافقون أحيانا تركا**  
 وقرآنة الفاتحة والمعوذتين والإخلاص بعدها سبعا سبعا  
 فمن فعله حفظ من مجلده ذلك إلى مثله **وقرأة** سورة هود والكهف  
 والدخان **وعيادة المريض** وزيارة الإخوان في الله **وزيارة القبور**  
 وصلاة التيسير **وشهو والمكاح والعق** والإكثار من الصلاة  
 على الرسول صلى الله عليه وسلم **ومن أداها** قراءة الرهن أوين  
 وسورة الهف ويسن والدخان ويصلي فيها صلاة حفظ القرآن  
 وصلاة رؤية النبي صلى الله عليه وسلم **ويقرأ في مغربها الكاهن**  
 والإخلاص **وأما** السفر فيه فيذكر عند السفر في راحته صلى الله  
 قالوا لا ضرورة لخوف فوت رفقة **وبعد الزوال وعند مالك**  
**وأما عندنا** اختلفت عبارات الكتب فقال أبو نصر لا قطع لا يكره  
 السفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعد **وقال** محمد في السير الكبير  
 إلا أن يفارق البلد حتى يخرج وقت الجمعة فيكره ذلك ولا يجوز  
 تركها وفي الولي الجية إذا أراد السفر يوم الجمعة لا بأس به إذا خرج  
 من العمران قبل خروج وقت الظهر لأن الوجوب يتعلق بآخر الوقت

وهو في آخر الوقت مسافر فلم يجب عليه الجمعة **قال** في الترخائية  
وفي التهذيب بكرة الخروج من المصرب يوم الجمعة بعد النداء قبل  
المعبر هو الأذان الأول وقبل الثاني وفي صلاة الجليل والسفر  
يوم الجمعة يجوز قبل الزوال وبعد **وذكر** الزيلعي في باب الإحرام  
ولو وافق يوم الجمعة له أن يخرج إلى معنى قبل الزوال لعدم وجوب  
الجمعة عليه في ذلك الوقت وبعد لا يخرج ما لم يصلها ولو جوبها  
عليه وعند الشافعي لا يخرج ما لم يصلها انتهى **قال** الرازي إلا  
أن يكون دخل الإمام في الجمعة فحاصل الوقت فلا يجوز له السفر  
ويستحب أن يراعى هذا ويعتبر **فأما أفراد** اليوم بالصوم فكرهه  
الإمام أحمد والشافعي وأباحه أبو حنيفة ومالك ونهى عن  
أفراد ليلته بالقيام قبل سائر الأربعه عن أن يلحق بالدين ما  
من الشريعة وعن الاحتياط **وكرهه** بعض أهل الحديث **قلا**  
النوري ولا يكره عند الشافعي ومالك وأحمد والأوزاعي وأصحاب الروا  
**وقلا** ابن قدامة والأول تركه الحنفي وإن ضعف ولأنه يكون  
متميقاً للنوم والوقوع وانتصاب الوضوء وعلمهم حديث الحسن  
ابن علي مرفوعاً أن في الجمعة ساعة لا يجتمع فيها أحد الأمم لكنه  
ضعيف بخبار ابن المغلس ذكره البوصيري في كتاب له في الحجامة

[illegible]

**وعن** التعلق قبل الصلاة **قال** الإمام الغزالي إلا أن يكون عالماً  
 بالله يذكره أيام الله واستماع العلم في دين الله يتكلم في الجامع بالعلم  
 فيجلس إليه فيكون جامعاً بين البكور وبين الاجتماع واستماع العلم  
 النافع في الآخرة أفضل من اشتغالهم بالنوافل **فقد** روى أبو ذر أن  
 حضور مجلس علم أفضل من صلاة الصلوة ركنة إن لم يكن هذا الحد  
 ذكره ابن الجوزي في الموضوعات من حديث عمر قال الحافظ المرفي ولم  
 أجده من حديث أبي ذر لأن تعدد واقعة بأيا من الخبرين من أن  
 تصلي صلاة ركعة **وعن** خطي رقاب الناس **قال** في الترخايب  
 فلو حضر والمجدلان إن كان لا يؤذي أحداً بأن لا يطأ ثوباً ولا جمل  
 لا بأس بأن يتخطى ويدنو من الإمام **وذكر** الشيخ أبو جعفر أنها  
 أنه لا بأس بالتخطي ما لم يأخذ الإمام في الخطبة ويكره إذا أخذ  
**وروى** هشام عن أبي يوسف أنه لا بأس بالتخطي ما لم يخرج الإمام  
 أو يؤذي أحداً **وفي نسخة** ويكره للرجل أن يتخطى رقاب الناس  
 ويجلس حيث يجلس **فإنه** مهملة لما وقع الخلاف  
 في صحة الجمعة المتعددة أو المحردة صار بعض القضاة في هذا  
 الزمان يفعل شيئاً يرفع به الخلاف وهو أن يحكم بصحة الجمعة  
 في ذلك المكان ممنابان يعلق شخص عنقه على صحة الجمعة في

هذا

هذا المكان مثلاً وبعد إقامة الجمعة فيه بالشروط المعينة يدعي  
 من علق عنقه على صحته بأنه علق عنقه على صحة الجمعة في  
 هذا الموضع وقد صحت ووقع عليه المعلق بذلك الشرط المحقق فيحكم  
 بعنقه بعد استيفاء الشرائط ويتضمن الحكم بصحة الجمعة وسقوط  
 الخلاف حينئذ أن يصلي الجمعة في الموضع المذكور **وقد سئل** شيخنا  
 العلامة عمدة المحققين ناصر الملة والدين اللقا في المالكي تعدد الله  
 بوجوبه عن الجوامع المتعددة بالقاهرة ومصر بعد الأهرار إقامة الجمعة  
 بها وأذن ملوك ذلك الزمان في ذلك الضيق ومصلحة المسلمين وموافقة  
 علماء الإسلام وأئمة الدين في كل عصر وصلاهم بها مع أنه في أول  
 كل جمعة تقام بكل جامع منها اجتماع العلماء والصلحاء والقضاة والحكام  
 ويحكم الحاكم الخلفي الذي يرى التعدد بصحة صلاة من يصلي بذلك الجامع  
 تأصيل حكمه في خلاف من ينفي التعدد بعد تقدم الدعوى الصحيحة  
 واستيفاء الشرائط فحصل الصلاة بهذه الجوامع صحيحة أم لا وهل  
 يستوى في ذلك المالكي وغيره **فأجاب** الصلاة بعد الظهر هذه  
 الجوامع صحيحة والحال ما ذكر ويستوى في ذلك المالكي وغيره لأن  
 حكم الحاكم يرفع الخلاف في المسائل الاجتهادية إذا قوى مدركه  
 وتصير المسئلة كالمجوع عليهم بحيث إذا حكم الحاكم بالصحة أو المحذور

هذا

في المعاملات أو في العبادات بطريق التبرع كما في هذه المسئلة صارت  
 المسئلة صحيحة جازية بالتقاء وما يروح به القران كان عبد السلام  
 وغيرهما من المحققين وما ذكره بعض علمائنا من أنه يرفع الخلاف  
 ولا يحل الحرام فمحمول عند المحققين على ماله مذهب ظاهر جازي  
 وباطن ممنوع لو اطلع عليه الحاكم لم يحكم بجواز كمن أقام شأ  
 زور على نكاح امرأة فحكم له به والله اعلم  
**خاتمة في شيء من الكلام على ساعة الاجابة وبوم الجمعة**  
 فقد اختلف محل العلم فيه على أكثر من ثلثين مؤلفا أن  
 نذكر منها ثلاثة ونسبر إلى المخرج منها والآخر منها **الاول**  
 قيل أنها تنقل في يوم الجمعة ولا تلازم ساعة بعينها كنقل  
 القدر ورجحه الإمام الغزالي والمحيطي **قال** في الاحياء هو  
 الأسبب وله سر لا يليق بعلم العامة ذكره ولكن ينبغي أن يصدق  
 بما قال صلى الله عليه وسلم إن لربكم في أيام دهركم نفحات ألا  
 فمعرضوا لها ويوم الجمعة من جملة تلك الأيام **فينبغي** أن يكون  
 العبد في جميع نهاره متعرضا لها بلاء حضار القلب وملازمة الذكر  
 والتوابع عن وساوس الدنيا نفسه أن يخطئ بشيء من تلك النفحات  
**الثاني** أنها آخر ساعة من يوم الجمعة **قال** في الترخايب نقله  
 عن

بل لا يصح ذلك في شيء

عن النبيمة واليه ذهب المشايخ وهو قول عبد الله بن سلام  
 وقال له أبو هريرة كيف تكون آخر ساعة وقد سمعت النبي صلى الله  
 عليه وسلم يقول لا يوافقها عبد يصلي ولا تعين صلاة فقام  
 الم يقبل صلى الله عليه وسلم من فعد ينظر الصلاة فهو في  
 الصلاة قال بلى قال فهو ذاك **قال** الإمام الغزالي وكان كعب  
 ما لا إلى أن هذه رحمة من الله للقائمين بحق اليوم وأولها  
 عند الفراق من تمام العمل **قلت** بهرام منه أن كعبا هو القائل  
 بأنها آخر ساعة وليس كذلك وإنما هو عبد الله بن سلام وأما  
 كعب فإما قال أنها في كل سنة مرة ثم رجوع كذا قال الحافظ  
 العراقي **الثالث** أنها ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى  
 أن تنقضي الصلاة **قال** المحب الطبري أصح الأحاديث  
 فيها حديث أبي موسى في مسلم وأسنن الأقوال فيها قول  
 عبد الله بن سلام **قال** شيخ الإسلام ابن حجر ومعهما إماما  
 الإسناد أو موقوف استند قائله إلى اجتهاد دون توقيف  
 ثم اختلف لسلف أي القولين أربح فخرج ما في حديث أبي موسى  
 البيهقي وابن العربي والقرطبي وقال النووي أنه الأصح  
 أو الصواب **قلت** واليه جرح الشيخ الكبير في الدين بن العري

رضي الله عنه

وففعنا به أشار إليه في كتاب الفتوحات ورجح قول ابن سلام  
الامام أحمد وابن راهويه وابن عبد البر والطحاوي وابن الزمكا  
**قال** شيخ الاسلام وهذا امر وذلك ان ما أورده أبو هريرة  
على ابن سلام من انها ليست ساعة صلاة وإرد على حديث أبي موسى  
أيضا لأن حال الخطبة ليست ساعة صلاة ويقتضي ما يقدر العصر  
ساعة دعاء **وقد قال** في الحديث يسأل الله شيئا وليس حال  
الخطبة ساعة دعاء لأنه مأثور فيها بالإحصاء وذلك غالب  
الصلاة ووقت الدعاء منها إقامتها أو في السجود  
أو التشهد فإن حمل الحديث على هذه الأوقات أنصح وحمل  
قوله وهو قائم يصلي على حقيقته في هذين الموضعين وعلى  
مكانه في الإقامة أي قائم يريد الصلاة وهذا تحقيق حسن  
فتح الله به وبه يظهر ترجيح رواية أبي موسى على قول ابن سلام  
لإبقاء الحديث على ظاهره من قوله يصلي ويأل فإنه أولى من  
حمله على انتظار الصلاة لأنه جازع بعيد وموهم أن انتظار  
الصلاة شرط في الإجابة ولأنه لا يقال في منتظر الصلاة قائم  
يصلي وإن صدق أنه في صلاة لأن لفظ قائم يشترط لا يستعمل  
**قال** الحافظ جلال الدين السيوطي والذي استخبر الله

رحم الله تعالى

وأقول

وأقول به من هذه الأقوال أنها عند إقامة الصلاة وغالب  
الأحاديث المرفوعة يشهد له **أما حديث** ميمونة فصرح  
فيه وكذا حديث عمر بن عوف ولا ينافيه حديث أبي موسى  
لأنه ذكر أنها فيما بين أن يجلس الإمام إلى أن تنقضي الصلاة  
وذلك صادق بالإقامة بل منحصر فيها لأن وقت الخطبة ليس  
وقت صلاة ولا دعاء ووقت الصلاة ليس وقت دعاء في غالبها  
ولا يظن أنه أراد استغراق هذا الوقت قطعا لأنها خفيفة  
بالنصوص والإجماع ووقت الخطبة والصلاة متسع وغالب  
الأقوال عند الرواة أو عند الأذان يحمل على هذا فيرجع إليه  
ولا يتساقى **وقد أخرج** الطبراني عن عوف بن مالك العبدي  
إني لأرجو أن تكون ساعة الإجابة في أحد الساعات الثلاث  
إذا أذن المؤذن وما دام الإمام على المنبر وعند الإقامة  
وأقوى شاهد له حديث الصحيحين وهو قائم يصلي فأحمل  
لفظ وهو قائم على القيام للصلاة عند الإقامة ويصلي على  
الحال المقتدرة وكون هذه الجملة الحالية شرطا في الإجابة  
وإنما يختص به من شهد الجمعة ليخرج من خلفه هذا ما ظهر  
من التقرير وإنه أي كلام الجلال وهو بالقبول جدير لكن ما اختار

مشايخنا من أنها بعد العصر **قال** ابن القيم في الهدى هو قول  
 أكثر السلف وعليه أكثر الأحاديث وأوسع الكلام عليه **ثم قال**  
 وهذه الساعة عظمتها جميع الملل وعند أهل الكتاب هي ساعة  
 الاجابة وهذا مما لا غرض لهم في تبديله وتخفيفه والله أعلم  
**فإن** نقل الإمام الغزالي عن كبار الأخبار أنه قال من شهد  
 الجمعة فتصدق بشيئين مختلفين ثم رجوع فرح كعبتين  
 يوم ركوعها وخشوعها **ثم يقول** اللهم إني أسئلك  
 باسمك بسم الله الرحمن الرحيم وباسمك الذي  
 لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم  
 لم يزل الله شيئا إلا أعطاه **وقال** بعض السلف  
 من أظم مسكينا يوم الجمعة ثم غدا وابتكر ولم يؤذ  
 أحدا ثم قال حين يسم الإمام بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحي القيوم أسألك أن تغفر لي وتحميني وأن تغفيري  
 من النار ثم دعا بما بدا له استجيب له **وقال** المقدسي رأيت  
 الحضر عليه السلام فسمعتة يقول من قال بعد العصر  
 يوم الجمعة يا رحمن يا الله يا رحمن يا الله إلى أن تغرب الشمس  
 قضى الله له حاجته **وذكر** في كتاب الهداية في الأخبار

عن

عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه  
 يقول عرض هذا الدعاء على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال لودعي به كل شيء بين المشرق والمغرب في ساعة يوم  
 الجمعة لا استجيب لصاحبه إلا والله إلا أنت يا حنان يا منان  
 يا بديع السموات والأرض يا ذا الجلال والإكرام  
**وليجعل الختام بالدعاء وما يشر الله ذكره من الأحكام**  
 بالصلوة المأثورة على سيد الأنام **اللهم** اجعل أفضل صلواتك  
 ونواحي بركاتك وشي آيف زكواتك **وذكر** محمد بن علي  
 محمد سيد المرسلين وإمام المتقين وخاتم النبيين وهو نور العالمين  
 قائد الخير وفتح البور وبنى الرحمة وسيد الأمة **اللهم**  
 أعطه الفضل والفضيلة والشرف والوسيلة والدرجة  
 الرفيعة والمثلة السابعة المنيفة **اللهم** أعط محمد  
 نسوله وبلغه مأموله واجعله أول سائغ وأول مسفع  
**اللهم** عظم برهانه وثقل ميزانه وأبلغ حجتة وارفع  
 في أعلا المقربين درجاته **اللهم** احسننا في رتبته واجعلنا  
 من أهل شفاعته واجيننا على سنته وتوفنا على ملتته  
 وأورثنا عوضه واسقنا بكأسه غير خرابا ولا نادمين ولا سالكين

عن محمد بن المنكدر  
 عن جابر بن عبد الله  
 رضي الله تعالى عنه

الحمد لله

مثال عرض هذه الرسالة

تأليف الشيخ الفاضل الجليل والمولى الكامل النبيل الذي  
هو بين الأفاضل كالشمس في نوايت عباراتها سلسلة  
كالسبح وجلوة كالضريح ومعاينها مستفادة كالضريح  
بالفيض القدسي مستخرجة من صحن النظر الصحيح بالطبع  
الندسي نور تبي شمعها لا ينكرها ذو أذن سمع وإن هذا  
جديلاً هله وسمعه ليس فيه ربا ولا مرا ولا سمه حرره  
حين فرج السفر إلى الحجاز واستيلاء الإرهاب والإفهار  
من المهن الشديد والضعف المديد أقل العباد الداعي  
للسلطنة القاهرة العثمانية المرادخانية أشرف بن سيد  
شريف الحنفى الحنابلة وأما الشهر ميرزا محمد وم  
الشريف القاض والمفتي بالمدينة المنورة والمدبر بر وفاتها  
في خامس شهر شعبان ٩٩٠ هـ

مثال

23

بسم الله الرحمن الرحيم  
وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم حمد لمن رفع  
قدر من مشى على الاحتياط في الدين الخفيف وجعله علياً وابن  
علي يدبره من كنوز المعالي ما كان على غير خفيّا وصلاته وسلاماً  
على من خص يوم الجمعة بخصاً نص كان بها حرياً وعلى آله  
وصحبه الذين دأبوا في إظهار الحق بكثرة وعشياً وبعد  
فقد سرحت النظر في هذه الرياض الفايقة وانتهجت بتلك  
المعان والأبحاث الرابقة واستضئت من تلك الشمعة بذلك  
النور الباهر فلاح من خلال تلك المسائل تحقيق ظاهر فلاح  
مؤلفه نفع الله بعلومه فيما أبداه من تلك الفوائد والأجوبة  
السريه والتدقيقات الحالية البهية والاحتياط  
السنية فكلوا الله في العلم من أمثاله وأدام بقاءه وأبغ  
عليه حبيل نواله ونفع به وبعلومه وأجرى على  
يديه تحرير منطوق العلم ومفهومه آمين

قال ذلك وكتبه العبد محمد نجم الدين ابن أحمد

الفيطحي الشافعي خدام السند الشريف  
حامداً مصلحاً مسكاً مفوضاً أمون  
لربّه ومثلما



مثال

- أضأت نعيها العلوم بشعة • بانوارها فذكر الشمس خفي
- مشكاة نور يطر الحق عندها • ومنها ظلام الشك وكرب يتقي

وكتبه  
محمد علي قاضي  
وفضيلة  
أرواحه



مثال

- لقد أنست عينا يلمعة شعة • توفد في مشكاة علم وإيمان
- جلا نورها الباري بصيح كلها • غياها شك كان ليس نقصا

تقل من صورة خط من  
على الكثرة يعني راحة

وتشرف بكتابة هذه الكثرة كثرته • والشعة النيرة المنيرة العلم الملبس  
المسكين خادم الكثرة كثرته • محمد كبريسي كشاف في غمها سارة والدي  
ولما لك هذه الكثرة والدي • ولمن نظر فيها خطا فاصلي  
ولجميع المسلمين في أواخر شهر ذي القعدة

أحمد ١١١٣

هذا القول من نور  
النور الماركي  
شهر ربيع الثاني  
١١١٣

نحن بنو المصطفى ذوو محيى اولنا مبتلى واخرنا  
يفرح بهذا الورى بعبد هم ونحن اعياننا ما عدا

للاي العلاء

ما التزمه صوم ندى وبالصايموت به

ولما صلوة ولا صوف على جسد

لكنى الزمته كذا النظم مضطهدا

ونفضد الصدر من غل ومن صد

للم الاحوم الشيخ ابي الوفا الرضى عليه السلام

صد الوالى عليه حقوق وعدله بين الانام فاستنى  
مولى بنو عدله فضل اراج عنا ظلم الفوا شنى  
شرح حديث جوده مسط على طروس الدهر ذي هو اسنى  
حيث بنا لجامع قد اخفته عمر اسعد الويك الطواشنى

١٠٤٧

|                             |                           |
|-----------------------------|---------------------------|
| Suleymaniyev U. Kuruphanesi |                           |
| Kisim:                      | AMCA ZADE<br>HUSEYİN PASA |
| Yeni havito                 |                           |
| Eski havito                 | 235                       |